

الأمير محمد بن سلمان يتحدى الأعراف في حملة التطهير

الرياض - (أ ف ب) - طوىولي العهد السعودي محمد بن سلمان صفحة أعراف في ممارسة الحكم تعود إلى عقود خلت تبناها أسلافه عبر قيامه بحملة تطهير غير مسبوقة استهدفت امراء ووزراء يعتبرها محللون استعراض قوة جريئا لكنه محفوف بالمخاطر.

وتم توقيف عشرات الشخصيات السياسية ورجال أعمال بارزين، بينهم الملياردير الوليد بن طلال، خلال عطلة نهاية الأسبوع في ما وصفته السلطات السعودية بالحملة على "الفساد" فيما تمت اقالة شخصيات مهمة من العائلة المالكة مثل وزير الحرس الوطني.

وقد تؤدي ملاحقة شخصيات بارزة في أواسط المال والاعمال إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في المملكة، ما يمكن أن يخرج خطة الأمير محمد الاقتصادية الشاملة التي تسمى "رؤية 2030" عن مسارها.

وتؤكد حملة التطهير وجود خطط غير مسبوقة لإعادة هيكلة المملكة في حين يفكك الأمير محمد نموذج حكم مبني على التوافق ضمن العائلة المالكة ريثما يعزز سلطته بشكل استثنائي.

وقالت المحللة في مركز "شاتام هاوس" بلندن جاين كينينمونت إن هناك "إعادة تشكيل جارية لهيكلة حكم العائلة الذي تم ترسيخته خلال العقود القليلة الماضية ليتحول إلى نظام ملكي مركزي". وأضافت أن الأمير محمد "يغير نمط الحكومة السعودية".

واعتبرت السلطات السعودية الحملة الواسعة مبادرة شجاعة لاجتثاث الفساد، لكن عددا من المحللين يتساءلون عما إذا كانت الحملة غطاء يستخدمه الأمير محمد لتعزيز سلطاته والتخلص من أي خصوم معارضين لتحركاته الإصلاحية وتنصيبه ملكا في نهاية المطاف.

ويرى جيمس دورسي من "معهد آس. راجارتNam للدراسات الدولية" في سنغافورة إن "الإقالات والاعتقالات تشير إلى أن الأمير محمد يوسع قبضته الحديدية لمواجهة أي معارضة بدلأ من عقد تحالفات".

وأضاف أن ذلك "يثير تساؤلات بشأن عملية الإصلاح التي باتت تعتمد بشكل متزايد على خطوات أحادية الجانب بدلأ من التوافق حول العقد الاجتماعي في المملكة".

- "مقاومة محتملة" -

ويشيد مؤيدو الأمير الشاب بخطواته ورغباته في تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية كبيرة لتحديث

المملكة وتحضيرها لحقبة ما بعد النفط.

وبعد حملته ضد الفساد خطوات جريئة أخرى أقدم عليها كمرسوم ملكي يسمح للنساء بقيادة السيارات اعتباراً من حزيران/يونيو المقبل وتقليل سلطات هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد عرض تطلعاته خلال قمة استثمارية في الرياض قبل نحو أسبوعين قدم خلالها أمام عمالقة الأعمال العالميين مسودات مشاريع تبلغ كلفتها مئات ملايين الدولارات، وضمنها مدينة تضم روبوتات وسيارات دون سائق.

وتسرى شائعات بأن المكان الذي عقدت فيه القمة، فندق "ريتز كارلتون" الرياض، بات حالياً مكان احتجاز العديد من أفراد النخبة الموقوفين. وتحيط سيارات الشرطة بالمجمع الفخم الذي أغلقت بوايته الخارجية.

وأوضحت كنيونموتن أن "الحملة ضد الفساد شملت كذلك أشخاصاً ينظر إليهم على أنهم مماد مقاومة محتملة لعدة أوجه في مشاريع محمد بن سلمان المتنوعة".

وأضافت الحملة شكلاً من أشكال الضبابية في أواسط الأعمال في وقت تسعى فيه المملكة جاهدة إلى جذب الاستثمارات التي تحتاجها بشدة وسط تراجع أسعار النفط.

وبين الموقوفين وليد الإبراهيم، مالك شبكة "أم بي سي" التلفزيونية الضخمة إضافة إلى عملاق قطاع البناء بكر بن لادن والملياردير صالح كامل.

وأشار مكتب "كا بي تال ايكونوميكس" للأبحاث إلى أن التوقيفات قد تشكل "ضربة" قصيرة الأمد إلى الاقتصاد في وقت تزداد فيه المعارضة للأمير محمد، ما قد يشكل تهديداً محتملاً لخططه الاصلاحية.

وبحذر مجموعة "ميراباود سيكوريتز" من أن حملة التطهير التي أوقف خلالها الوليد بن طلال، الذي يملك استثمارات تقدر قيمتها بـمليارات في أنحاء العالم، قد تخفيف القطاع الخاص على المدى القصير وـ"تكثف حركة هروب رؤوس الأموال" من السعودية.

- "معارضة خلف الكواليس" -

لكن شبكات التواصل الاجتماعي الحكومية لا تبدو آبهة بذلك وأعادت نشر مقابلة أجراها قبل أشهر الأمير محمد أكد خلالها عدم استثناء أحد لا في صفوف الوزراء ولا رجال الأعمال في حال تم اثبات تورطهم بالفساد.

وهذه الرسالة تلقى صداحاً في أواسط السعوديين الغاضبين إزاء ثقافة تمنح أفراد العائلة المالكة امتيازات.

وفي هذا السياق، كتب علي الشهابي مدير "ارابيا فاونديشن"، ومقرها واشنطن وتعد مقرية من السلطات في السعودية أن "المنتقدون يعتبرونها استحواذاً على السلطة في حين أن السلطة مترسخة أصلاً".

وأضاف في تغريدة عبر تويتر "يتعلق الأمر بإعادة تشكيل سلوكيات النخبة عبر اختيار رموز بارزة. إنها رسالة بأن التنظيف يبدأ من أعلى" الهرم.

إلا أن المحللين يذرون من النتائج العكسية لحملة التطهير خصوصاً مع سعي الأمير الشاب إلى تعزيز قبضته على الأجهزة الأمنية.

وأعكس ذلك عبر إطاحته بنجل الملك السابق الأمير متعب بن عبد الله (64 عاماً) من منصبه كوزير للحرس الوطني. ولطالما اعتبرت هذه القوة الأمنية الداخلية مركزاً لسلطة القبائل ومعقلاً لعائلة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز.

وفي حزيران/يونيو، أطاح الأمير محمد بولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف وازنه من وزارة الداخلية.

بالنسبة لكتينمونت، فإن "هذه التغييرات الدرامية لا بد أن تواجه بعض المقاومة والمعارضة". وأضافت "في ظل وجود منابر محدودة للتعبير عن المعارضه والانتقادات في السعودية، لا يمكننا إلا أن نتساءل عما إذا كانت هناك معارضة تنضج شروط تشكلها خلف الكواليس".